محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،

أمير دولة قطر

الرقم المرجعيّ: QIC (C) 6 [2023]

في مركز قطر للمال

المحكمة المدنية والتجارية

التاريخ: 9 أكتوبر 2023

القضية رقم: CTFIC0035 لعام 2022

رودولف فايس

المدّعي

ضد

شركة بر يم للحلول المالية ذ.م.م

المُدَّعَى عليها

و

شركة أمبيربرج ليمتد

الطرف الثالث

الحُكم

هيئة المحكمة:

السيد عمر العظمة، رئيس قلم المحكمة

القرار

1. تدفع المُدَّعى عليها للمُدَّعي مبلغًا وقدره **67,767 ريالاً قطريًا** في غضون 14 يومًا من تاريخ هذا الحكم.

الحُكم

تمهيد

1. صدر الحكم في هذه القضية في 2 أبريل 2023 ([2023] QIC (F) 8)، حيث قضت هيئة المحكمة (المؤلَّفة من القضاة اللورد هاميلتون، وفريتز براند، وهيلين ماونتفيلد، مستشارة الملك) لصالح المُدَّعي في مطالبته بالتعويض ضد المُدَّعى عليها في ما يتعلَّق بالرسوم التي تكبَّدها في الدفاع في الدعاوى الجنائية التي رفعها النائب العام. صدر أمر بأن تدفع المُدَّعَى عليها إلى المُدَّعي مبلغًا وقدره 152,616.80 ريالاً قطريًا في غضون 14 يومًا من تاريخ هذا الحكم.

2. بالإضافة إلى ذلك، أمرت المحكمة بأن تدفع المُدَّعى عليها التكاليف المعقولة، إن وجدت، التي تكبَّدها المُدَّعي في متابعة الدعوى، إلى جانب أي تكاليف معقولة تكبَّدها الطرف الثالث، شركة أمبيربيرج ليمتد، وذلك في ما يتعلَّق بمعارضة طلب التدخُّل المُقدَّم من المُدَّعى عليها حتى 5 مارس 2023.

المعلومات الأساسية

3. المُدَّعي، السيد فايس، موظَّف سابق ومدير لدى المُدَّعى عليها. أخطرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال ("**هيئة تنظيم مركز قطر للمال**") في سبتمبر 2020، سلطات الادعاء العام بادعاء أن المُدَّعي قد زوَّر المستندات. وقد وُجِه الاتهام للمُدَّعي، وتمت تبرئته لاحقًا في 14 فبراير 2022 من محكمة الجنح التابعة لمجلس القضاء الأعلى.

4. أصدرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال في 19 سبتمبر 2022 قرارًا تنظيميًا خلص إلى وجود انتهاكات جوهرية للعديد من القواعد من جانب المُدَّعي. واستأنف المُدَّعي ذلك القرار في 18 نوفمبر2022. عقدت جلسة لهذا الاستئناف في 11 و12 يوليو 2023، وما زال الأطراف في انتظار صدور محكمة التنظيم.

5. ادعى المُدَّعي أنه كان يحق له الحصول على تعويض من المُدَّعى عليها في ما يتعلَّق بتكاليف الدفاع التي تكبَّدها في الدعاوى الجنائية والتنظيمية، بما في ذلك استئناف القرار التنظيمي الصادر عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

6. قرَّرت المحكمة في نهاية المطاف أنه يحق للمُدَّعي الحصول على تعويض من المُدَّعى عليها في ما يتعلق بالدعاوى الجنائية بموجب المادة 91 من النظام الأساسي للمُدَّعى عليها (انظر الفقرات 8-10 من الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية):

يجب على الشركة ذات المسؤولية المحدودة القيام بتعويض كل مدير أو مسؤول أو مدقق لديها عن أي التزامات متكبدة للدفاع في أي إجراءات قضائية، إلى الحد الذي تسمح به اللائحة.

7. أوقفت المحكمة المطالبة بالتعويض في ما يتعلَّق بتكاليف الدعاوى الجنائية المتعلِّقة بهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وذلك في انتظار ما ستسفر عنه نتيجة الاستئناف أمام محكمة التنظيم (انظر الفقرة 31 من الحكم).

النهج المتبع في تقدير التكاليف

8. تنص المادة رقم 33 من اللوائح والقواعد الإجرائية للمحكمة على ما يلي:

33.1 تُصدر المحكمة مثل هذا الأمر الذي تراه مناسبًا في ما يتعلق بتكاليف الإجراءات القضائية التي تتكبدها الأطراف.

33.2 تنص القاعدة العامة على أن الطرف الخاسر يتحمل التكاليف التي يتكبدها الطرف الفائز. غير أنه يجوز للمحكمة إصدار أمر قضائي مختلف إذا رأت أن الظروف ملائمة.

33.3 يجوز للمحكمة على وجه الخصوص عند إصدار أي أمر يتعلق بالتكاليف أن تنظر بعين الاعتبار إلى أي عروض معقولة للتسوية يتقدم بها أي من الطرفين.

33.4 حيثما تكبدت المحكمة تكاليف الاستعانة بخبير أو مساعد قضائي، أو تكاليف أخرى متعلقة بإجراءات الدعاوى القضائية، يجوز لها إصدار أمر يتعلق بسداد تلك التكاليف بحسب ما تراه ملائمًا.

33.5 في حال أصدرت المحكمة أمرًا بأن يدفع أحد الطرفين إلى الآخر التكاليف التي يتم تقييمها في حالة عدم الاتفاق، ولم يتمكن الطرفان من الوصول إلى اتفاق في ما يتعلق بالتقييم المناسب، يجري رئيس قلم المحكمة التقييم اللازم رهنًا بمراجعة القاضي إذا اقتضى الأمر.

9. أشار رئيس قلم المحكمة، في قضية *حماد شوابكة ضد شركة ضمان للتأمين الصحي قطر ذ.م.م.* [2017] QIC (C)، إلى أن "... *قائمة العوامل التي تؤخذ عادةً في الاعتبار*" لتقييم ما إذا كانت التكاليف متكبدة بشكل معقول وبمبلغ معقول (كما ورد في الفقرة 11 من ذلك الحكم):

i. مبدأ التناسب.

ii. سلوك الطرفين (على حد سواء قبل الدعاوى القضائية وأثناء سيرها).

iii. الجهود المبذولة للنظر في النزاع وتسويته دون اللجوء إلى التقاضي.

iv. ما إذا كان قد تم تقديم أي عروض تسوية معقولة وتم رفضها.

v. مدى نجاح مساعي الطرف الذي يسعى لاسترداد التكاليف.

10. أشارت قضية *حماد الشوابكة ضد شركة ضمان للتأمين الصحي قطر ذ.م.م.* إلى ما يلي في ما يتعلق بمبدأ التناسب، باعتبارها مرة أخرى عوامل غير شاملة يجب النظر فيها (كما ورد في الفقرة 12 من ذلك الحكم):

i. المبلغ أو القيمة موضوع أي مطالبات مالية.

ii. أهمية المسألة (المسائل) المطروحة بالنسبة للأطراف.

iii. مدى تعقيد المسألة (المسائل).

iv. مدى صعوبة أي نقطة (نقاط) معينة يتم طرحها أو مدى حداثتها.

v. الوقت المستغرق في القضية.

vi. الآلية المتبعة في الدعوى.

vii. الاستخدام المناسب للموارد من جانب الأطراف بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات المتاحة حسب الاقتضاء.

11. يتمثل أحد المبادئ الأساسية (الموضحة في الفقرة 10 من قضية *حماد الشوابكة ضد شركة ضمان للتأمين الصحي قطر ذ.م.م.*) في أنه "*لكي تكون التكاليف معقولة يجب أن تكون متكبدة بشكل معقول وبمبلغ معقول*".

المستندات المقدمة من الأطراف

12. لقد تلقيت المستندات التالية المُقدَّمة من الأطراف واطلعت عليها:

i. مستند مقدّم من محامي المُدَّعي والطرف الثالث، إيفرشيدز ساذرلاند (إنترناشونال) إل إل بي ("**إيفرشيدز**") بتاريخ 1 مايو 2023.

ii. رد محامي المُدَّعى عليها التميمي ومشاركوه ("**التميمي**") بتاريخ 29 مايو 2023.

iii. رد من إيفرشيدز نيابة عن المُدَّعي والطرف الثالث بتاريخ 26 يونيو 2023.

iv. رد إضافي من التميمي بتاريخ 23 يوليو 2023.

v. تم استلام فاتورة وسرد من ايفرشيدز في 23 أغسطس 2023.

vi. رد اخر من التميمي بتاريخ 6 سبتمبر 2023.

vii. رد من إيفرشيدز بتاريخ 12 سبتمبر 2023 إلى جانب الوثائق الداعمة التي تم استلامها في ذلك التاريخ و أيضا في 14 سبتمبر 2023.

viii. مرافعات، وإفادات الشهود وأوراق أخرى مُتعلِّقة بالقضية، بما في ذلك مراسلات.

13. كما حظيت بميزة المشاركة في المحكمة طوال فترة المحاكمة، وبالتالي لدي فهم جيد للغاية للمسائل المثارة وكيفية توضيح الأدلة.

<u>المستندات المُقدّمة الفردية</u>

14. استعرضت إيفرشيدز، في مستنداتها المُقدّمة بتاريخ 1 مايو 2023، جملة أمور، من بينها ما يلي (نظير مطالبة إجمالية قدرها 28,027ريالاً قطريًا، بالإضافة إلى نفقات السفر، وبالإضافة الى 30,000 ريالاً قطرياً لإعداد طلب التكاليف):

i. طالب المُدَّعي والطرف الثالث بمبلغ إجمالي قدره 28.027 ريالاً قطريًا في ما يتعلَّق بالمطالبة، مع احتساب وقت السيد فايس بمُعدَّل 100 ريال قطري/ساعة وفقًا للإرشادات المنصوص عليها في قضية *ميتشيسلاف دومينيك ويرنيكوفسكي ضد سي إتش إم غلوبال إل إل سي* (C) QIC [2023] 1 (المعتمدة والمُطبَّقة في *قضية شركة أمبيريرج ليمتد وآخر ضد توماس فيوترل وآخرين* [2023] 3 (QIC (C).

ii. يتضمَّن جدول التكاليف المُقدَّم جميع التكاليف المتكبَّدة في تقديم المطالبة (أي، متابعة طلب التعويضات في ما يتعلَّق بالدعاوى الجنائية والتنظيمية، إلى جانب تكاليف الرد على طلب التدخُّل اعتبارًا من 14 نوفمبر 2022 إلى 5 مارس 2023).

iii. حيثما يتم تكبد الوقت من المُدَّعي وحده، تتم المطالبة بنصف قيمة هذا الوقت الإجمالي من المُدَّعى عليها (والنصف الآخر المُتعلِّق بالدعاوى التنظيمية لم تتم المطالبة به في هذه المرحلة).

iv. تتم المطالبة، حيثما يتم تكبد الوقت نيابة عن كل من المُدَّعي والطرف الثالث، بثلثي قيمة هذا الوقت من المُدَّعى عليها (على أساس أنه يمكن استرداد قيمة وقت الطرف الثالث بالكامل، ويمكن استرداد نصف قيمة وقت المُدَّعي).

v. وجَّه المُدَّعي والطرف الثالث إيفرشيدز بالتصرف في ما يتعلَّق بتقييم التكاليف، التي تمت مطالبة بمبلغ 30,000 ريال قطري لهذا التقديم.

vi. بالإضافة إلى ذلك، يطالب صاحب المطالبة بنفقات السفر (أجرة سيارات الأجرة، وتذكرة السفر بالطائرة من إستونيا إلى قطر، ونفقات الفندق في الدوحة، والتي تم تقديم إيصالات بشأنها) بمبلغ قدره 1,371.86 ريال قطري (الفنادق وسيارات الأجرة في الدوحة) 1,177.80يورو (رحلات الطيران، وسيارات الأجرة في إستونيا) حوالي 4,500 ريال قطري باستخدام سعر الصرف في وقت كتابة هذا التقرير)؛ وبالتالي فإن إجمالي مطالبة الصرف يبلغ 5,871.86 ريال قطري.

15. يشير الرد المُقدَّم من التميمي بتاريخ 29 مايو 2023، من بين أمور أخرى، إلى الآتي (مرفق بهذا المستند رسالة بريد إلكتروني مرسلة من المُدَّعي إلى المُدَّعى عليها بتاريخ 4 أبريل 2023 تحتوي على مستند التكاليف/الجدول الزمني):

i. تعد التكاليف التي يطالب بها المُدَّعي والطرف الثالث غير معقولة وغير متناسبة.

ii. يختلف جدول التكاليف الذي قدَّمته إيفرشيدز في 1 مايو 2023 عن الجدول الذي أرسله المُدَّعي إلى المُدَّعى عليها في 4 أبريل 2023 أثناء المفاوضات بشأن التكاليف، وهذا الأمر يثبت أن تسجيل الوقت كان غير دقيق أو خاطئ. حيث يوجد فرق "*ملحوظ*" بين مجموعتي الجداول الزمنية.

iii. ينبغي أن أتجاهل الإدخالات تمامًا، حينما يختلف أي إدخال للوقت تم تقديمه في 1 مايو 2023 عن الإدخال المقابل في 4 أبريل 2023، أو في حالة المطالبة بما يزيد عن 24 ساعة ليوم واحد.

iv. من المفترض أن موضوع المطالبات كان مألوفًا جدًا للمُدَّعي، وبالتالي فإن الوقت المُسجَّل *"زائد عن الحد وغير معقول" و "كاذب بشكل واضح"*.

v. عدد من إدخالات الوقت المحددة تعتبر إدخالات ملفقة، وعلى أي حال، سيكون الوقت غير معقول حتى لو تم تسجيلها بدقة (فيما يتعلق بالتكاليف التي يطالب بها كل من المدعي والطرف الثالث).

vi. يجب ألا يطالب المُدَّعي والطرف الثالث بتكاليف تقدير التكاليف، لأن المحكمة قضت بتكاليف *"الدعاوى القضائية"* فقط، وعلى أي حال، فإن مبلغ 30,000 ريال قطري يعتبر غير معقول وغير متناسب لأنه أكبر من التكاليف المطالب بها للدعاوى القضائية الموضوعية. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن هذه التكاليف متوقعة، وبالتالي فهي غير قابلة للاسترداد (الفقرتان 18 و23، من *قضية فادي سبسبي ضد ديفايزرز للخدمات الاستشارية ذ.م.م.* 4 (F) QIC [2023].

vii. كان يجب على المُدَّعي أن يمضي وقتًا أقل في ما يتعلَّق بمطالبته المُتعلِّقة بالدعاوى الجنائية، وجزء أكبر من المطالبة المُتعلِّقة بالدعاوى التنظيمية؛ حيث إن العديد من مطالباته كانت غير ذات صلة؛ وأنه لم يوفق في معظم مطالباته (أي، المطالبات التنظيمية ومطالبة التعويض التعاقدي والمطالبة المُتعلِّقة بالمادة 61 من النظام الأساسي للمُدَّعى عليها، وذلك على سبيل المثال).

viii. سيكون من غير المعقول أن يتم تعويض المُدَّعي أو الطرف الثالث عن نفقات السفر، حيث تم إدراج عنوان المُدَّعي في أوراق القضية على أنه يقيم في الدوحة، قطر، ويُظهر السجل العام لمركز قطر للمال أنه يعمل زميل تنفيذي كبير في شركة مقرها قطر.

ix. يجب أن يكون أي وقت يتعلَّق بمعارضة طلب التدخُّل "*هامشيًا*" نظرًا لعدم وجود تعقيد قانوني وحداثة الطلب.

x. يجب أن يُظهر المعيار الذي أطبِّقه في هذا التقييم أن المُدَّعي لديه خبرة في التقاضي، وبالتالي لا ينبغي أن أطبِّق المعيار نفسه الذي سيُطبق عادةً على الشخص العادي.

xi. قُدِم عرض تسوية معقول في ما يتعلِّق بالتكاليف ورُفِض(5,000 ريالاً قطريًا).

16. أشارت إيفرشيدز في مستندها للرد بتاريخ 26 يونيو 2023 إلى النقاط التالية من بين أمور أخرى:

i. تعكس أي اختلافات في المستند المُقدَّم في 4 أبريل 2023 و1 مايو 2023 حقيقة أن هذا المستند الأخير قد قدَّمه محامون محترفون، وأجروا، بعد التشاور مع موكلهم (موكليهم)، تنقيحًا بصورة طفيفة للمستند لتحسين الوضوح والشفافية بدرجة ملائمة. وعلى أي حال، لا يوجد "*فرق ملحوظ*" بين الجدولين الزمنيين.

ii. تصرَّف المُدَّعي والطرف الثالث كمتقاضين بصفة شخصية، لا يستفيدون من أدوات تسجيل الوقت، وبالتالي فإن جهودهم تُمثِّل أفضل تقديراتهم وأكثرها دقة في هذه الظروف.

iii. لم يقض المُدَّعي والطرف الثالث أكثر من 24 ساعة في العمل على هذه المسألة في أي يوم. وتوضِّح هذه الأرقام عدد الساعات التراكمية التي قضوها على مدار عدة أيام.

iv. كان الوقت المُستغرق على البنود الفردية يعكس مدى تعقيد المسائل المطروحة في القضية، على سبيل المثال، طلب التدخُّل الذي يتألَّف من 241 صفحة.

v. تكبَّد المُدَّعي نفقات السفر المطالب بها بشكل صحيح، ونظرًا لأنه تعذَّر العثور على عمل بديل في قطر عند إنهاء عقده مع المُدَّعى عليها في أغسطس 2022، فقد اختار الانتقال إلى إستونيا خلال هذه الدعاوى القضائية. ولا يوجد مبدأ ينص على أنه يجب على الجانب الآخر تحديد التكاليف حتى يمكن استردادها.

vi. كان العرض الذي قدَّمته المُدَّعى عليها في ما يتعلَّق بالتكاليف "*منخفضًا بشكل غير معقول*"، ويُقدَّر بمبلغ 5,000 ريال قطري.

vii. حقَّق المُدَّعي والطرف الثالث نجاحًا كبيرًا في هذه الجولة.

viii. يجب أن أفكر في الحكم للمُدَّعي بمعدل الأجر بالساعة البالغ 250 ريالًا قطريًا ليعكس خبرته في التقاضي نظرًا لتأكيد المُدَّعى عليها أن معقولية التكاليف التي تكبدَّها المُدَّعي والطرف الثالث لا ينبغي مقارنتها بالمعيار المُطبَّق على شخص غير مؤهل.

ix. قد أُسيء فهم الاعتماد على *قضية فادي سبسبي ضد ديفايزرز للخدمات الاستشارية ذ.م.م.*، وإن تكاليف هذا التقييم مطالب بها بشكل صحيح تمامًا، لا سيما في ضوء حقيقة أنه في 4 أبريل

2023، قد أبلغ المُدَّعي المُدَّعى عليها عن طريق البريد الإلكتروني أنه في حال عدم الاتفاق، سيتولى المحامون تقييم التكاليف. علاوة على ذلك، فإن التكاليف المطالب بها متناسبة في ما يتعلق بقيمة المطالبة (152,616.80 ريالاً قطريًا)، المقارنة مع هذا الرقم وليس الرقم الذي طالب به المدعي والطرف الثالث على سبيل التكاليف.

17. أشارت المُدَّعى عليها في ردها بتاريخ 23 يوليو 2023، من بين أمور أخرى، إلى الآتي (بالإضافة إلى نقاط التأكيد الواردة في المستند المُقدم بتاريخ 29 مايو 2023):

i. يجب أن يكون المُدَّعي نفسه منْ أعد مستندات التكاليف، وأنه، على أي حال، يجب أن تؤخذ مستنداته المقدمة بتاريخ 4 أبريل 2023 في الاعتبار.

ii. يُعَد التسجيل المجمع للوقت بصورة تراكمية على مدار عدة أيام خاطئًا ومضللاً.

iii. من المفترض أن محتوى القضية كان مألوفًا جدًا للسيد فايس، وكان يجب أن يطلع بالفعل على جميع المستندات المُقدَّمة من المُدَّعى عليها.

iv. لا يوجد ثمة دليل على أن السيد فايس قد انتقل إلى إستونيا، وعلى أي حال، كان عنوانه الرسمي أثناء الدعاوى القضائية في الدوحة. وبالتالي، فإن تكاليف السفر غير معقولة.

18. ألاحظ في هذه المرحلة أنه دائمًا ما يتمثل المسار الأفضل في ما إذا كان يمكن للأطراف أن تتخذ مسارًا عمليًا وتتفق على التكاليف، لا سيما في قضية كهذه. ومن المُسلَّم به أن هذه المحكمة تُطبِّق نظام الخصومة، وبالتالي، من المتوقع أن تدافع الأطراف بقوة عن موكليها. ومع ذلك، لن يكون من المفيد إجراء نقاش شامل بشأن مبلغ صغير نسبيًا من التكاليف، مع تقديم تفنيدات للمستندات المقدمة سطرًا بسطر.

19. ردًا على استفسار من المحكمة بشأن مقدار الرسوم التي طلبتها، اوضحت إيفرشيدز للمحكمة بأنها طلبت مبلغ 60,000 ريال قطري فيما يتعلق بطلباتها المؤرخة في 1 مايو 2023 و26 يونيو 2023، أي 30,000 ريال قطري لكل طلب. بعد مراسلات مختلفة مع الطرفين، لقد وجهت بأن تقدم التميمي ردًا في موعد أقصاه الساعة 16.00 يوم 7 سبتمبر 2023، على ألا يتجاوز هذا الرد صفحتين بحجم A4 ويجب أن يتناول فقط معقولية مبلغ 60.000 ريال قطري الذي طلبه ايفرشيدز في أول طلبين ، وعدم تغطية النقاط الإجرائية. كما وجهت أيضًا بأن تقدم إيفرشيدز ردًا في موعد أقصاه الساعة 16.00 يوم 14 سبتمبر 2023، على أن يقتصر هذا الرد على صفحة واحدة بحجم A4.

20. وفي 6 سبتمبر 2023 قدمت التميمي تقريرها الذي أشار، في جملة أمور، إلى ما يلي:

i. إن ما قدمه المدعي في ذلك الوقت هو مبالغة واضحة في التقديرات. ولم يكن من المعقول رفض عرض المدعى عليه بمبلغ 5000 ريال قطري.

ii. إن المطالبة الأولية البالغة 30,000 ريال قطري التي قدمتها إيفرشيدز مرتفعة للغاية، والمبلغ الإضافي البالغ 30,000 ريال قطري المطالب *به "مذهل في أحسن الأحوال"* ، والمبالغ المطالب بها غير متناسبة.

iii. لم يتم تقديم أي مطالبة رسمية للمحكمة بشأن الشريحة الثانية البالغة 30,000 ريال قطري، وبالتالي لا يحق للمدعي والطرف الثالث تقديم مثل هذه المطالبة أثناء إجراءات التكاليف هذه.

iv. لم يتم تقديم أي دليل على وجود *"اتفاق"* بين المدعي وإيفرشيدز على الرغم من الطلبات المقدمة من المدعى عليه.

v. تعليمات المحكمة بتركيز هذا الرد، *"فقط [لمعالجة] معقولية"* المطالبة بمبلغ 60,000 ريال قطري غامضة، ولم يتم البحث عن مبلغ 30,000 ريال قطري الإضافي *"بطريقة مناسبة أو تم تبريره دون أي دليل آخر من وثيقة تم تقديمها في اليوم التالي للبحث عنها "*. على وجه الخصوص، مطلوب خطاب المشاركة.

vi. منعت المحكمة المدعى عليه من فرصة تناول المزيد من الأدلة المقدمة من المدعي.

21. في 12سبتمبر 2023، قدمت إيفرشيدز رداً جاء فيه، في جملة أمور، ما يلي:

i. قدم المدعي والطرف الثالث الفواتير والسرد بشكل مناسب وكاف فيما يتعلق بجميع الأعمال المنجزة، ولا تعد خطابات الارتباط شرطًا.

ii. باستخدام المبادئ الواردة في *حماد الشوابكة*، فإن التكاليف المطالب بها يتم تكبدها بشكل معقول ومتناسبة؛ وتضمن هذا العمل إعداد مذكرات التكاليف المطولة والشاملة، ومراجعة تلك الخاصة بالمدعى عليه، وتطبيق المبادئ، وتحليل المبادئ ذات الصلة بالمتقاضين شخصيًا. كان الوقت المستغرق متناسبًا ومعقولًا تمامًا.

iii. تم تنفيذ العمل بشكل متناسب فيما يتعلق بتقسيم العمل داخل الشركة، وكانت الأسعار المطبقة تتماشى مع الأسعار المهنية في السوق.

iv. حقق المدعي والطرف الثالث نجاحاً كاملاً في الإجراءات الأساسية.

v. تمت المطالبة بمبلغ إضافي قدره 10,000 ريال قطري فيما يتعلق بهذا الطلب.

22. وفي ضوء المبلغ الإضافي المطالب به، عُرضت على المدعي عليه فرصة أخرى لتقديم تقرير بشأن أي نقطة موضوعية أو إجرائية من أجل السماح لهم بمعالجة جميع النقاط التي يرغبون في طرحها. على الرغم من موقف المدعى عليه بأنه لم يُمنح الفرصة للرد بشكل كامل على المطالبات المقدمة من المدعي/الطرف الثالث أثناء عملية تقييم التكاليف، وعلى الرغم من التأكيد في آخر مذكرة له أن *"المحكمة قد قدمت ومن الواضح أنه لن يتم منح فرصة"* لتناول مزيد من الأدلة، فقد تم رفض هذه الدعوة.

التحليل

المسائل التمهيدية

23. أتناول أولاً النقطتين اللتين نشأتا عن *قضية ميتشيسلاف دومينيك ويرنيكوفسكي ضد سي إتش إم غلوبال إل إل سي.* فعند اتخاذ قرار بشأن الحكم لأحد المتقاضين بصفته الشخصية بالتكاليف أم لا، يجب أولاً أن أقتنع بأن التكاليف قد تم تكبُّدها في الواقع (انظر الفقرة 10 من هذا الحكم). بعبارة أخرى: هل أنجز السيد فايس بالفعل العمل في هذه القضية؟ وبصرف النظر عن المسائل المُتعلِّقة بتسجيل الوقت التي سأتطرَّق إليها أدناه، يجب أن تكون الإجابة على هذا السؤال هي "نعم". فقد تولى، من بين أمور أخرى، صياغة المرافعات، وإفادات الشهود، ومستند الحجج الأساسية، بالإضافة إلى التحضير للمحاكمة وحضورها. ثانيًا، لا أرى أي سبب لتغيير مبلغ 100 ريال قطري/ساعة في ما يتعلَّق بالعمل الذي يضطلع به المتقاضي بصفته الشخصية في ما يتعلَّق بالدعاوى القضائية. وقد حُدِّد هذا الرقم على وجه التحديد لتجنُّب مواقف مثل هذه، حيث قد يجادل الأطراف بأنه في حالتهم الخاصة يجب الحكم للمتقاضي بصفته الشخصية بأجر أعلى للساعة ليبرر مستوى مُعيَّنًا من المهارة مقارنةً بالشخص غير المؤهل. السيد فايس شخص غير مؤهل، وأجره 100 ريال قطري/ساعة

24. بعد الاطلاع على المستندات في هذه القضية، وبعد حضور جلسات المحاكمة بصفتي رئيس قلم المحكمة، فإنني أرى أن التكييف المقبول للانقسام بين المسائل الجنائية والتنظيمية هو 50/50، على النحو الذي افترضته إيفرشيدز.

تسجيل الوقت

25. من الواضح أن تسجيل الوقت من جانب المُدَّعي والطرف الثالث ليس دقيقًا كما هو متوقع من المحامين المحترفين. وهذا الأمر مفهوم تمامًا.

26. مع ذلك، فإن موقف المُدَّعى عليها يتمثل في، للأسباب الموضّحة في مستنداتها المقدمة والموجزة أعلاه، أنه تم اختلاق عددٍ من الإدخالات أو بطريقة أخرى خاطئة، ونتيجة لذلك، ينبغي أن أتجاهلها تمامًا. وقد قدّمت إيفرشيدز تفسيرًا، على سبيل المثال، لسبب تخصيص أيام مُعيَّنة تزيد عن 24 ساعة عمل. ويتمثل موقف المُدَّعى عليها في أنه في ما يتعلَّق ببعض إدخالات الوقت، فإن هذا التفسير *"لا يمكن أن يكون هو الحال"*. وهذا ادعاء عملي بوقوع احتيال.

27. بالنظر للتوضيح المُقدَّم من إيفرشيدز، وعدم وجود دليل على حدوث تلفيق فعلي، فإنني لست مقتنعًا بأنه قد تم تقديم مطالبات احتيالية (بمعنى أنه لم يتم تكبُّد الوقت الفعلي، وتم تضخيمه/تلفيقه للحصول على حكم بتكاليف أكبر)، ولذلك لا تنشأ مسألة تجاهل بعض البنود بالجملة من عدمه. كما أنني أضع في الاعتبار أن السيد فايس يعتبر أحد المتقاضين بصفته الشخصية، وأنه لن يعتاد على تسجيل الوقت، لا سيما عند المقارنة مع ممارسات العمل الخاصة بالمحامي المحترف.

<u>بنود مُحدَّدة</u>

28. بالنظر للتوضيح المُقدَّم من إيفرشيدز، بأن جدول التكاليف المُقدَّم من طرفهم في 1 مايو 2023 قد تمت مراجعته وتعديله لأغراض الوضوح والشفافية، وهو تفسير مقبول، فإنني أعتزم إجراء هذا التقييم باستخدام هذا الجدول.

29. يتضح من الاطلاع على ذلك الجدول أن اكثر من 300 ساعة من أصل 422 ساعة قضاها السيد فايس في هذه القضية نيابة عنه ونيابة عن الطرف الثالث تتعلَّق بثماني إدخالات للوقت تتراوح بين 30 و50 ساعة. لذلك، سأتناول هذه المسائل أولاً:

i. 18 أكتوبر 2022: تمت المطالبة بعدد 40 ساعة لإعداد المطالبة وتقديمها. وتضمَّن نموذج المطالبة حوالي 10 فقرات لشرح المطالبة، بالإضافة إلى 14 مستندًا . ويتضمَن نموذج المطالبة شرحًا موجزًا للمطالبة (المثمرة في نهاية المطاف). كانت المستندات موجودة بالفعل وقت تقديم المطالبة؛ وبعبارة أخرى، لم يلجأ السيد فايس إلى إنشاء أي منها على وجه التحديد لغرض هذه الدعاوى القضائية التي ربما تستغرق وقتًا. وفي ضوء ذلك، حتى مع الأخذ في الاعتبار وضع السيد فايس كمتقاضي بصفته الشخصية، فإنني أرى أن عدد 40 ساعة زائد عن الحد، على الرغم من تكبُّد هذا العمل بشكل معقول. وأرى أن 5 ساعات ستكون أكثر ملاءمة في ما يتعلَّق بإنجاز هذا الجزء من العمل. لذلك، سأخفِّض التكاليف الإجمالية المطالب بها بمبلغ **<u>3,500 ريال قطري.</u>**

ii. 14 نوفمبر 2022: تمت المطالبة بعدد 10 ساعات في ما يتعلَّق بالاطلاع على الدفاع والدعوى المقابلة وطلب التدخُّل. وأنا أضع في الاعتبار مستند الدفع المُقدَّم من المُدَّعى عليها بأن السيد فايس كان على دراية بالمستندات المرفقة بطلب الدفاع/الدعوى المقابلة وطلب التدخُّل. تثير مستندات المُدَّعى عليها عددًا من المسائل التي كانت ستتطلَّب بعض التفكير والفهم من جانب السيد فايس. وأرى أن عدد 10 ساعات معقول في ظل هذه الظروف، ولن أُجري أي تخفيض في ما يتعلَّق بهذا البند.

iii. 04 ديسمبر 2022: تمت المطالبة بعدد 50 ساعة لإعداد رد على الدفاع/الدعوى المقابلة، و50 ساعة أخرى للرد على طلب التدخُّل. ويبلغ حجم مذكرة الرد على الدفاع حوالي 14 صفحة. بينما يبلغ حجم مذكرة الرد على طلب التدخُّل حوالي 3 صفحات. وتم تضمين عدد من المستندات القانونية مع تلك المستندات. وأنا أوافق على النقطة التي أشارت إليها إيفرشيدز، بأن طول المستند ليس مقياسًا تلقائيًا لمدى تعقيد محتواه. وأرى أن هناك بعض المسائل القانونية التي لم

يتم تضمينها بشكل مباشر تمامًا في تلك المستندات القانونية، على سبيل المثال خصوصية العقد، وانتهاكات الضمان، وتحليل اتفاقية شراء الأسهم ولوائح الشركات في مركز قطر للمال لعام 2005. ومع ذلك، فإنني أرى أن عدد 100 ساعة زائد عن الحد في ما يتعلَّق بهذين المستندين، مع الأخذ في الاعتبار مرة أخرى أن السيد فايس يعد أحد المتقاضين بصفته الشخصية. كما أنني أضع في اعتباري أن السيد فايس قد اطلع على الدفاع/الدعوى المقابلة وطلب التدخُّل في غضون 10 ساعات. ومقارنة بذلك، وحتى في ظل تخصيص مزيد من الوقت للردود للنظر في المسائل، وإجراء البحث وصياغة المستندات، لم يتم تكبُّد مبلغ 10,000 ريال قطري (100 ساعة بسعر 100 ريال قطري/ساعة) ليس معقولاً بحد المبلغ. وأرى أن عدد 20 ساعة معقول لكليهما في مثل هذه الظروف، وبالتالي سأخفِّض التكاليف بمبلغ **8,000 ريال قطري**.

iv. 05 فبراير 2023: تمت المطالبة بعدد 40 ساعة لإعداد إفادة الشهود الخاصة بالمُدَّعي. يبلغ حجم هذا المستند 13 صفحة، ويتضمن المعلومات الأساسية حول القضية والمُدَّعي، والمزاعم المُتعلِّقة بالطرف الثالث ومراجعة الدعاوى القانونية للسيد فايس، وموقفه من التعويض. مرفق بإفادة الشاهد عدد من المستندات القانونية، على الرغم من أنه مرة أخرى لم يتم إنشاء أي منها على وجه التحديد من جانب السيد فايس لأغراض التقاضي. إنه مستند تم إنشاؤه بعناية وجمعه جيدًا يحدد مواقف السيد فايس بوضوح، وهو مستند مهم، لا سيما بالنظر إلى أنه يُمثِّل دليل رئيسيًا للشاهد في هذه الولاية القضائية. ومع ذلك، مرة أخرى، توصَّلت إلى استنتاج مفاده أن الوقت المُسجَّل لهذا البند زائد عن الحد. إن جميع الأمور التي طرحها السيد فايس معروفة جيدًا له، لا سيما المعلومات الأساسية للمسألة وتاريخها، جنبًا إلى جنب مع الدعاوى القانونية. إن عدد 15 ساعة يبدو معقولاً من وجهة نظري. وبالتالي، سأخفِّض التكاليف بمبلغ **2,500 ريال قطري**.

v. 28 فبراير 2023: تمت المطالبة بعدد 40 ساعة في ما يتعلَّق بإعداد مستند الحجج الأساسية للمُدَّعي والطرف الثالث. ويغطي ما يقرب من ثلاث صفحات وثلث من إجمالي عشرة صفحات من مستند الحجج الأساسية المشترك المعلومات التمهيدية، وحافظات المستندات الإلكترونية، والوقائع. لن يستغرق تجميع هذه الأقسام الكثير من الوقت. يتناول باقي المستند المسائل المُثارة في القضية، وموقف المُدَّعى عليها، وموقف المُدَّعي/الطرف الثالث. أجد نفسي مدفوعًا مرة أخرى إلى أن أخلص إلى أن عدد 40 ساعة زائد عن الحد، مع الأخذ في الاعتبار محتوى الجزء الأول من مستند الحجج الأساسية المشترك، والتحليل الوارد في الجزء الأخير. مرة أخرى، على الرغم من أن المستند مكتوب جيدًا، ومع الأخذ في الاعتبار أن السيد فايس شخص غير مؤهل، حتى ولو خصَّص وقتًا للبحث في الأمور الواردة في ذلك المستند، إلا أنني لست مقتنعًا بأن ذلك يستغرق أكثر من 12 ساعة (قد أوضحت أنه يحق للأطراف قضاء الوقت الذي يرغبون فيه في دراسة المستندات، ولكن السؤال المُتعلِّق بتقييم التكاليف هو كالتالي: ما الوقت المعقول؟ بعبارة أخرى، المبلغ الذي يمكن استرداده بشكل معقول). وبالتالي، سأخفِّض التكاليف بمبلغ **2,800 ريال قطري**.

vi. 28 فبراير 2023: يشمل التحضير للمحاكمة 50 ساعة. قد برَّأ السيد فايس نفسه بشكل جيد في المحاكمة. في الواقع، قد يكون هذا أمرًا مبتذلاً نظرًا لأن السيد فايس كان موفقًا. وكما هو مذكور أعلاه، فقد استفدت من حضور تلك المحاكمة، وشاهدت كيف ظهرت الأدلة وكيف قُدِّمت المستندات. وتُمثِّل 50 ساعة خمسة أيام مدة كل منها 10 ساعات، أو بعبارة أخرى، ما يزيد عن أسبوع عمل اعتيادي. إنني أرى أن فقط 25 ساعة هي فترة معقولة، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أن التحضير سيختلف اعتمادًا على الفرد، وأن السيد فايس يعد أحد المتقاضين بصفته الشخصية، وأنه كان يواجه محامين محترفين على الجانب الآخر. وبالتالي، سأخفِّض التكاليف بمبلغ **2,500 ريال قطري**.

vii. 04 مارس 2023: تمت المطالبة بعدد 30 ساعة في ما يتعلَّق بالسفر من الدوحة وإليها خلال هذه القضية. ومن التافه أنه لا يمكنني إصدار قرارات إلا في ما يتعلَّق بالتكاليف المتكبَّدة في ما يتعلَّق بهذه الدعاوى القضائية. وستكون إما خسائر أو تحضيرات معقولة. ولم يثبت السيد فايس أنه قد تم تكبُّد أي خسائر خلال فترة 30 ساعة تلك، أو أنه قد تم إجراء أي تحضيرات خلال تلك الساعات. ولا أجد أي أساس يمكنني بناءً عليه الحكم له بتكلفة وقت السفرولذلك أقوم بتخفيض المبلغ بالكامل وقدره **3,000 ريال قطري.**

30. يطالب السيد فايس أيضًا بعدد 8 ساعات في ما يتعلَّق باليوم الاحتياطي (7 مارس 2023). ومرة أخرى، لا يمكنني أن أرى أي أساس يحق له بناءً عليه المطالبة بهذا المبلغ، وبالتالي، ساقوم بتخفيض المبلغ الكامل وقدره **800 ريال قطري**، وفقًا لذلك.

31. يوجد أيضًا إدخال تم في 6 فبراير 2023 تواصل بشأنه السيد فايس مع المحكمة حول عمل بوابة المحكمة الإلكترونية التي تُدار القضايا من خلالها. وهذا ليس بندًا معقولًا للمطالبة به من المُدَّعى عليها، وبالتالي ساقوم بتخفيض المبلغ الكامل وقدره **200 ريال قطري**.

32. أعد السيد فايس أيضًا جدول التكاليف، بالإضافة إلى مستند دفوع موجز أرسله إلى المُدَّعى عليها في 4 إبريل 2023. تمت المطالبة بست ساعات من الوقت في ما يتعلَّق بهذا البند. إن الجدول مجرد جدول للتكاليف ولن يستغرق تجميعه الكثير من الوقت. أما المستند المقدم فيزيد قليلاً عن صفحتين. أرى أن 3 ساعات كانت كافية في ظل هذه الظروف للسيد فايس لإعداد جدول التكاليف المذكور. لذلك؛ سأخفِّض التكاليف بمبلغ **300 ريال قطري.**

33. تُقدَّر تخفيضات التكلفة الواردة أعلاه بمبلغ **23,600 ريال قطري**.

نفقات السفر

34. طالب السيد فايس بمبلغ قدره 6,000 ريال قطري تقريبًا (انظر الفقرة 14(6) أعلاه للاطلاع على التفاصيل) لنفقات السفر إلى قطر لأغراض هذه المحاكمة.

35. ويتمثل موقف المُدَّعى عليها في ما يلي:

i. السيد فايس مقيم في قطر، واختار رفع دعوى قضائية في دولة قطر. تم إخطار السيد فايس والطرف الثالث شخصيًا على عنوان موجود في الدوحة قدمه هو في مستندات المطالبة.

ii. إذا اختار السيد فايس العيش في إستونيا، فإن النتيجة الطبيعية تكمن في أنه يتعيَّن عليه السفر إلى قطر من أجل هذه القضية، وحينئذ ينبغي عليه أن يفعل ذلك على نفقته الخاصة.

iii. إن مكان إقامته الفعلي في قطر وليس إستونيا، وبالتالي لا يحق له الحصول على نفقات السفر أو الإقامة.

iv. لم تكن هذه التكاليف متوقعة من المُدَّعى عليها، وبالتالي فهي غير قابلة للاسترداد.

36. أوضحت إيفرشيدز نيابة عن المُدَّعي والطرف الثالث أن السيد فايس ليس لديه أي وظيفة مدفوعة الأجر في قطر. ومنذ انتهاء عمله في قطر، لم يتمكَّن من العثور على عمل آخر في البلد، وبالتالي اختار الانتقال إلى إستونيا خلال هذه الدعاوى القضائية. كما أشارت إلى أنه كان ينبغي على المُدَّعى عليها أن تكون على علم بأن السيد فايس قد يسافر من إستونيا لأنه طُلب من أحد مسؤوليها إرسال خطاب إنهاء الخدمة إليه في إستونيا.

37. قد يكون من الممكن لأحد المتقاضين بصفته الشخصية استرداد نفقات السفر والنفقات الأخرى. ومرة أخرى، لابد من مراعاة معايير المعقولية. والسؤال المطروح أمامي هو: هل تكاليف سفر السيد فايس مُتكبَّدة بشكل معقول (ومعقولة من حيث المبلغ)؟ إن الاختبار الذي يجب أن أطبِّقه ليس اختبار "*التوقع*" (على الرغم من أنه من المحتمل أن المُدَّعى عليها كانت على علم بأن السيد فايس قد يسافر من إستونيا لحضور المحاكمة بناءً على البريد الإلكتروني المتعلق بخطاب إنهاء الخدمة ولم يطلب أي توضيح على أي حال).

38. يحق للمُدَّعي الخروج من قطر. ولديّ تقرير من شركة محاماة دولية يفيد بأن السيد فايس قد سافر خارج البلاد إلى إستونيا نظرًا لأنه لم يتمكَّن من العثور على عمل بديل في قطر. وأشير هنا إلى أن تذكرة السفر عبارة عن تذكرة ذهاب وعودة إلى قطر، أي من إستونيا ثم العودة إليها. ولم تأخذ المُدَّعى عليها في الاعتبار أي احتمال لحضور المُدَّعي للمحاكمة عن بُعد. تعتبر المطالبة دليلاً صحيحًا مع الإيصالات حتى أكون متأكدًا من أنه تم تكبد هذه التكاليف في الواقع.

39. بناءً على ذلك، يحق له المطالبة باسترداد النفقات المُتعلِّقة بسفره. ومع ذلك، فقد خفَّضت فاتورة الفندق بمبلغ 779 ريالاً قطريًا (مُقسَّمة بالتناسب على أساس كل ليلة) على أساس أنه ليس من المعقول أن يقيم السيد فايس في الفندق خلال الفترة من 5 مارس 2023 إلى 10 مارس 2023 بينما تم تحديد المحاكمة لمدة يومين فقط كحد أقصى. لذلك، أقضي بمبلغ **5,221 ريالًا قطريًا** نظير تكاليف السفر والإقامة.

تكاليف هذا التقييم

40. لقد احتجت المُدَّعى عليها بأن تكاليف إعداد مستندات التكاليف غير قابلة للاسترداد، حيث قضت المحكمة *"بالتكاليف المُتعلِّقة بالدعاوى القضائية، وليس التكاليف المُتعلِّقة بالإجراءات وتكاليف إعداد مستندات التكاليف (هكذا في الأصل)"*. وهذا ليس الموقف في هذا الاختصاص القضائي ، ولم يتم تقديم أي دعم لهذا الاقتراح. فعندما يُقضى بالتكاليف إلى الطرف المحكوم له، تشمل تلك التكاليف إعداد مستندات التكاليف نفسها، مع مراعاة معايير المعقولية (على سبيل المثال، انظر *قضية أروى زكريا أحمد أبو حمده ضد بنك ليشا ذ.م.م.* 7 QIC (A) [2017]، في الفقرات 21-23، اللورد توماس أوف كومجيد، الرئيس، و*قضية بنك عودة ذ.م.م. ضد شركة الفردان للاستثمار ذ.م.م وآخرين* 4 QIC (C) [2023]). ليس هناك حاجة لتقديم طلب منفصل.

41. كما تناول المدعى عليه نقطة إضافية أكثر من مرة، وكان جوهرها أنه لا يجوز، دون تقديم طلب آخر إلى المحكمة، المطالبة بتكاليف أي طلبات تتعلق بالتكاليف دون تقديم طلب إلى المحكمة لذلك أي أنه في كل مرة يتم تقديم طلب وطلب التكاليف المتعلقة به، يلزم تقديم طلب إلى المحكمة لتحديد ما إذا كانت التكاليف قابلة للاسترداد عن طريق التقييم المعروض أمامي أم لا. وكما هو مذكور أعلاه في الفقرة 40، فإن تكاليف تقييمات التكاليف قابلة للاسترداد من حيث المبدأ. ويمتد هذا المبدأ إلى جميع التكاليف المقدمة خلال عملية التقييم الخاضعة لاختبار المعقولية (انظر على سبيل المثال قضية بنك عودة ذ.م.م ضد شركة الفردان للاستثمار ذ.م.م وآخرون). إذا اضطر أحد الطرفين إلى تقديم طلب رسمي إلى المحكمة في كل مرة يقدم فيها عرضًا للتكاليف من أجل الحصول على أمر بأن تلك التكاليف قابلة للاسترداد من حيث المبدأ، فإن ذلك من شأنه أن يزيد بشكل كبير التكاليف في القضية وكذلك الوقت المستغرق لاستردادها.

42. احتجت المُدَّعى عليها، كنقطة ثانوية، بأن قضية *فادي سبسبي ضد ديفايزرز للخدمات الاستشارية ذ.م.م.* QIC [2023] 4 (F) تؤيِّد الافتراض القائل بأن تكاليف إعداد مستندات التكاليف *"لم يتم النظر فيها مطلقًا طوال مدة هذه المسألة حيث إن الأطراف المُدَّعية لم تكن مُمثَّلة وقدمت المستندات الأولية"*. ولا توافق إيفرشيدز على هذا التحليل المستمد من *قضية فادي سبسبي ضد ديفايزرز للخدمات الاستشارية ذ.م.م.*، وتسعى إلى تمييزه على أساس أنه في هذه الحالة، لم يكشف المُدَّعي في أي وقت عن أنه كان مُمثَّل/كان يتكبَّد تكاليف قانونية، وكان هذا فهمًا واضحًا وصريحًا.

43. لا أتبنى وجهة النظر نفسها التي قدَّمتها المدعى عليها في *قضية فادي سبسبي ضد ديفايزرز للخدمات الاستشارية ذ.م.م.* وكانت النقطة الأساسية في هذه القضية تكمن في أن التكاليف التي كان يتكبدها/قد تكبدها المُدَّعي في القضية دون علم الطرف الآخر، ثم في نهاية التقاضي، قُدِّمت فاتورة التكاليف، مع وجود انطباع لدى الطرف الخاسر بأن المُدَّعي ليس لديه أي تمثيل (انظر الفقرة 23، قضية *فادي سبسبي ضد ديفايزرز للخدمات الاستشارية ذ.م.م.*):

نخلص أيضًا إلى أن مطالبة طرف في وضع شركة ديفايزرز بدفع التكاليف القانونية التي يتكبدها الطرف الخصم سيكون مخالفًا بشكل عام للهدف الأساسي لهذه المحكمة (أي التعامل مع القضايا بشكل عادل، على النحو المنصوص عليه في المادة 4 من القواعد) بعد أن أعطى ذلك الطرف الخصم انطباعًا بأنه غير ممثَّل قانونيًا.

44. وهذا ليس ما حدث في هذه القضية الحالية. ففي 4 أبريل 2023، أرسل السيد فايس إلى المُدَّعى عليها رسالة بريد إلكتروني، جاء فيها، من بين أمور أخرى، ما يلي:

إذا لم يكن من الممكن (هكذا في المصدر) الاتفاق على هذه التكاليف مع المُدَّعى عليها في خلال 7 أيام المقبلة (هكذا في المصدر) وتسويتها بالكامل خلال 7 أيام أخرى، يحتفظ المُدَّعي والطرف الثالث بالحق (هكذا في المصدر) في إحالة هذه المسألة إلى الممثلين القانونيين المحترفين ورئيس قلم المحكمة.

45. من وجهة نظري، من شأن رسالة البريد الإلكتروني هذه تنبيه المُدَّعى عليها إلى أن مرحلة التكاليف في إجراءات التقاضي الماثلة قد تُحال إلى الممثلين القانونيين في حال عدم التوصُّل إلى اتفاق (ولم يتكبد الممثلون القانونيون أي شيء حتى الآن). وإذا كان هناك أي غموض في هذا الأمر، كان من الممكن أن ترد المُدَّعى عليها وتطلب التوضيح، لكن ليس لدي أي دليل على أنها فعلت ذلك.

46. بعد أن تم تزويدنا بالسرد والفاتورة لأول تقديمين أعدتهما ايفرشيدز ، وبعد مراجعة المراسلات، من الواضح أنه كان هناك رسوم ثابتة متفق عليها لكل من تلك التقديمات بمبلغ 30,000 ريال قطري، بإجمالي 60,000 ريال قطري . ومن الجدير بالذكر أيضًا أن إيفرشيدز، من حيث الوقت، تجاوزت 60,000 ريال قطري. وفيما يتعلق بالطلب النهائي الذي تمت المطالبة بشأنه بمبلغ 10,000 ريال قطري، فقد تجاوزت إيفرشيدز مرة أخرى هذا الرقم من حيث الوقت الذي تم إنفاقه فعليًا. وبالتالي فإن إجمالي المطالبة يبلغ 70,000 ريال قطري. وقد أكدت إفيرشيدز هذا للمحكمة. يحق للمحكمة الاعتماد على هذا التمثيل، أي أنه كان هناك اتفاق على العمل الذي سيتم إنجازه، وأن العمل قد تم، وأن الوقت/التكلفة المتكبدة كما هو موضح في الأدلة المقدمة من إفيرشيدز. لا تفترض التميمي أن إفيرشيدز لم تقم بالعمل الذي ذكرت أنها قامت به أثناء عملية تقييم التكاليف، بل ببساطة أن المبالغ غير معقولة.

47. فيما يتعلق بالتقديم الأول من إيفرشيدز بتاريخ 1 مايو 2023، تم الاتفاق على رسم ثابت قدره 30,000 ريال قطري. والسؤال إذن هو: هل كانت هذه الرسوم معقولة مقابل العمل المنجز؟ يبلغ طول هذا التقديم حوالي 9 صفحات، منها 4 صفحات تقريبًا تشتمل على الخلفية. وتحدد بقية الوثيقة التحليل المتعلق بتقييم التكاليف هذا. يتم تكبد جميع العناصر بشكل معقول. بشكل عام، أرى أنه لن يكون من المعقول أن نأمر المدعى عليه بدفع كامل الرسوم الثابتة (التأكيد مرة أخرى على أنه من المناسب تمامًا للعملاء والمحامين الاتفاق على أي رسوم يرغبون فيها وذلك في سياق في هذا الارتباط، قد تكون هذه الرسوم معقولة؛ ولكن السؤال هو ما إذا كانت معقولة في سياق القضية بحيث يمكن استردادها من الطرف الآخر). أنا أرى أن المبلغ المعقول لإلزام المدعى عليه بدفعه هو **21,000 ريال قطري.**

48. تحتوي الرسالة المستجيبة المؤرخة 29 مايو 2023 المقدمة من المدعى عليه على ادعاءات خطيرة، إن لم تكن ترقى بشكل مباشر إلى ادعاء بالاحتيال، فهي تشير بقوة إلى ذلك، بما في ذلك (تم إضافات التأكيد):

ينكر المدعى عليه صراحةً أن المدعي قضى الوقت الذي حدده في مستندات التكاليف الخاصة به لأن إدخالات الوقت خاطئة بشكل واضح.

يدعي المدعى عليه... أن الوقت الذي يقضيه في تقديم التكاليف ليس فقط غير معقول ولكنه مصمم خصيصًا لتضليل المحكمة والحصول على أموال إضافية ليس لها استحقاق حقيقي.

49. في ضوء ذلك، كان من المناسب أن تتاح الفرصة لممثل المدعي/الطرف الثالث للرد على تلك الادعاءات. وكما هو موضح في القسم أدناه، فمن المعقول أن ترد إيفرشيدز على هذه الإدعاءات. وكان تقديم التكاليف هذا بمثابة عمل أكثر كثافة من التقديم الأول نظرًا لوجود عدد من النقاط التي يجب تغطيتها. لقد قضت إيفرشيدز وقتًا بقيمة 40,000 ريال قطري تقريبًا في هذا التقديم، ولكن نظرًا للرسوم الثابتة، سعت إلى استرداد 30,000 ريال قطري. مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الرد على الادعاءات التي قدمها المدعى عليه، إلى جانب النقاط الأخرى التي أثيرت في مذكرة المدعى عليه فيما يتعلق بالمعقولية والتناسب، أمنح المدعي / الطرف الثالث مبلغ **25,000 ريال قطري**. أوضح أنه لو لم يتم تقديم الادعاءات، لكان المبلغ القابل للاسترداد أقل.

50. كان الطلب النهائي الذي تم تقديمه وتقديمه نيابة عن المدعي/الطرف الثالث بمثابة رد على تقديم التميمي بتاريخ 6 سبتمبر 2023، وهو نفسه بتاريخ 12 سبتمبر 2023. وكان ردًا قصيرًا تم تحديده بحيث لا يزيد عن صفحة واحدة من A4. أرى أن الرسوم القابلة للاسترداد لهذا البند يجب أن تكون بحد أقصى **5,000 ريال قطري** في جميع الظروف.

التقسيم

51. بعد إجراء عمليات الخصم للبنود المُحدَّدة المذكورة في جدول التكاليف بمبلغ 23,600 فيما يتعلق بتمثيل المدعي عن نفسه وعن الطرف الثالث. يجب علي الآن إجراء تخفيض على الباقي لإثبات أن السيد فايس لم يكن موفقًا تمامًا في جميع مطالباته، ما يعكس أيضًا حقيقة أن الطرف الثالث كان موفقًا بالكامل.

52. سيُطبَّق التخفيض على مبلغ 17,318.50ريالاً قطريًا (بلغ إجمالي المبلغ المطالب به للمحاكمة للمُدَّعي والطرف الثالث 42,217 ريالاً قطريًا، مطروحًا منه مبلغ 23,600 ريال قطري عن طريق الخصومات، وكذلك مطروحًا منه مبلغ 1,298.50 ريالاً قطريًا وهو مبلغ فاتورة الفندق التي نوقشت في قسم آخر).

53. من وجهة نظري أن النهج الذي حددته إيفرشيدز، وهو أن 50% من تكاليف المُدَّعي، و100% من تكاليف الطرف الثالث، وثلثي التكاليف المجمّعة، ينبغي أن تُسترَد بالنظر إلى الطريقة التي تم بها إجراء التقاضي ومدى نجاح المُدّعين. وعلى هذا الأساس، أجريت تخفيضًا لمبلغ 17,318.50ريالاً قطريًا إلى **11,546 ريالاً قطريًا**.

مبدأ التناسب

54. وتتطلب مسألة التناسب في المطالبات النقدية، في جملة أمور، فحص ما إذا كان المبلغ المطالب به في الإجراءات الموضوعية متناسبا مع التكاليف المتكبدة في السعي للحصول على هذا المبلغ. إن المقارنة بين المبلغ الذي تطالب به إيفرشيدز من حيث التكاليف والمبلغ الذي يطالب به السيد فايس من حيث التكاليف - كما اقترح المدعى عليه - ليس التحليل المناسب.

55. وبالتالي فإن إجمالي التكاليف التي أقترح منحها لأصحاب المطالبات هي **62,546 ريال قطري** (باستثناء المدفوعات). هذا المبلغ من وجهة نظري (1) متناسب مع المبلغ المتضمن في المطالبة (تم منح ما يزيد قليلاً عن 152,000 ريال قطري في النهاية، ويمثل تعويض التكاليف ما يزيد قليلاً عن 42% من هذا المبلغ). وألاحظ أنه لو أن السيد فايس أصدر تعليماته للمحامين كما يحق له أن يفعل، لكانت التكاليف المنفقة أعلى بكثير؛ (2) مبلغ معقول لإنفاقه على مسألة ذات أهمية كبيرة للمدعي والطرف الثالث - رفض المدعى عليه، في التحليل النهائي، أن يدفع للمدعي التعويض الذي يستحقه، وقدم طلب التدخل ثم تخلى عنه (3) مبلغ معقول فيما يتعلق بتعقيد و/صعوبة الأمور، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن السيد فايس هو أحد المتقاضين شخصيًا؛ (4) مبلغ معقول تم إنفاقه على القضية نظرًا للساعات التي قضاها السيد فايس (بسعر الساعة 100 ريال قطري)؛ و(5) والأهم من ذلك، تمت زيادة تلك التكاليف التي تكبدتها ايفرشيدز في تجميع بيان التكاليف الثاني نظرًا لحقيقة أنه كان عليها الرد على الادعاءات المتعلقة بسلوكها الذي قدمه المدعى عليه.

العروض

56. قدَّمت المدعى عليها للسيد فايس عرضًا لتسوية تكاليف الأمر بأكمله في المبلغ بقيمة 5,000 ريال قطري. وذلك لم يكن عرضًا واقعيًا، بالنظر إلى أنني وجدت أنه كان من المعقول أن يقضي ما يقرب من 170 ساعة في هذه المسألة إجمالاً، وعلي الرغم ن انه لم يكن هذا عرضًا واقعيًا، وبالتالي لا أعاقب المدعي/الطرف الثالث على رفضه.

ادعاءات الاحتيال ضد الممثلين القانونيين

57. ولسوء الحظ، أصبح من الممارسات الشائعة أثناء تقييمات التكاليف أمام هذه المحكمة أن يقوم المهنيون القانونيون بشكل روتيني بتقديم ادعاءات بالاحتيال ضد نظرائهم على الجانب الآخر. يجب أن يكون من المبتذل أن نلاحظ أن ادعاءات الاحتيال ضد العاملين في المجال القانوني خطيرة للغاية ويمكن أن تنتج إذا تم تقديمها، في بعض الولايات القضائية، وربما مطرود من الممارسة.

58. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يتعين على الأطراف توخي الحذر عند تقديم هذه الادعاءات. غالبًا ما يكون هناك تفسير مباشر ومعقول لمشكلة أو سلوك أو إجراء معين يشتبه الطرف الآخر أو يعتقد أنه احتيالي. لا ينبغي تقديم هذه الادعاءات إلا إذا كانت هناك أدلة داعمة قوية على هذا الاحتيال.

59. المحكمة ليست جهة تنظيمية للمهنيين القانونيين. ومع ذلك، فإن لديها القدرة على إصدار أوامر التكاليف، سواء أثناء سير الإجراءات أو في إطار عملية تقييم التكاليف. وينبغي للأطراف أن تكون على علم بأنه إذا قدمت ادعاءات لا أساس لها من الصحة بشأن الاحتيال في المستقبل، فإنها قد تضطر إلى مواجهة عواقب سلبية تتعلق بالتكاليف. وأشير أيضًا إلى أنه نادرًا ما يكون من غير المعقول أن يقوم متلقي الادعاءات بالرد عليها.

الخلاصة

60. يبلغ إجمالي المطالبات المقدمة من المدعي/الطرف الثالث مبلغ 98,027 ريال قطري. أقوم بإجراء التخفيضات أعلاه للأسباب المذكورة.

61. وبالتالي، يتعين على المدعى عليه أن يدفع للمدعي (الذي سيتلقى أيضًا الأموال المدفوعة نيابة عن الطرف الثالث لتمريرها) مبلغ **67,767 ريال قطري** خلال 14 يومًا من تاريخ هذا الحكم.

وبهذا أمرت المحكمة،

[ختم]

[توقّيع]

السيد عمر العظمة، رئيس قلم المحكمة

لقد أُودعت نسخة موقّعة من هذا الحكم لدى قلم المحكمة.

التمثيل

كان المدعي مُمثَّلا بشخصه حتى الدعاوى القضائية بشأن التكاليف. تولت تمثيله من بعد ذلك إيفرشيدز سانرلاند (إنترناشونال) إل إل بي.

مثل المُدَّعى عليها التميمي ومشاركوه (الدوحة) والسيد يوهان سميث المحامي (كيب تاون، جنوب إفريقيا).